Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context

E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021355

The Principle of "Peaceful Rise" in Chinese Foreign Policy

(1)Assistant Lecturer: Zahraa Amir Hassan

Keywords: China,Peaceful Rise,Foreign Policy, Soft Power, International System

Received:8/1/2026
Accepted:18/2/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The principle of peaceful rise constitutes one of the key pillars of China's foreign policy. This concept emerged in the early twenty-first century, alongside China's growing economic and political power. The rapid economic growth of China raised concerns among international powers that this rise could pose a threat to the international order. Consequently, China sought to present a political and intellectual framework demonstrating that its rise would be peaceful and not based on hegemony or expansion. From this perspective, the concept of peaceful rise, or peaceful development, aims to address international apprehensions by showing that China seeks to achieve its interests through cooperation with other states rather than through confrontation or conflict. The principle of peaceful rise is grounded in the idea that China's development is closely linked to the evolution of the international system, and that any major disruption could negatively impact its developmental interests. Accordingly, China has emphasized in its foreign policy the resolution of disputes through peaceful means in accordance with international law, respect for state sovereignty, and non-interference in internal affairs. Moreover, China believes that international relations should be based on mutual cooperation and shared benefits rather than on domination or the imposition of will, which is reflected in its diplomatic discourse in international forums.

(1) Center for Strategic, International, and Political Studies Department of Regional and International Political Studies (zahraa.a@cis.uobaghdad.edu.iq) https:// orcid.org/0009-0000-0350-3234

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

مبدأ الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية

[1] م. م زهراء امير حسن

المستخلص

يشكل مبدأ الصعود السلمي أحد الركائز التي تعتمد عليها الصين في سياستها الخارجية، اذ برز هذا المفهوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية للصين، وقد ادى النمو الاقتصادي السريع للصين الى اثارة مخاوف القوى الدولية من ان يتحول هذا الصعود الى تهديد للنظام الدولي، لذلك سعت الصين الى تقديم إطار سياسي وفكري يثبت ان الصعود سوف يكون سلميا وغير قائم على الهيمنة او التوسع. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الصعود السلمي او التنمية السلمية، الذي يهدف الى احتواء مخاوف المجتمع الدولي بأن الصين تسعى الى تحقيق مصالحها عن طريق التعاون مع الدول لا عن طريق المواجهة او الصراع.يرتكز مبدأ الصعود السلمي على فكرة ان تطور الصين مرتبط الى حد كبير بتطور النظام الدولي، وان اي اضطراب واسع يؤثر سلبا في مصالحها التنموية، لذلك اكدت الصين في سياستها الخارجية على حل النزاعات بالطرق السلمية على وفق مبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. اضافة الى ذلك ترى الصين ان العلاقات الدولية يجب ان تبنى على التعاون المشترك والمنفعة المتبادلة، وليس على الهيمنة او فرض الارادة بالقوة، وهو ما ينعكس في خطابها الدبلوماسي في المحافل الدولية.

وانطلاقا من هذا المبدأ، اعتمدت الصين على ادوات القوة الناعمة لترسيخ نفوذها العالمي، عن طريق زيادة استثماراتها الخارجية، وتقديم المساعدات والقروض للدول النامية، وتوسيع علاقاتها التجارية، فضلا عن تعزيز حضورها التعليمي والثقافي في الخارج، اذ تعد مبادرة الحزام والطريق مثالا واضحا لهذه الاستراتيجية، حيث تسعى الصين من خلالها الى ربط اقتصادها باقتصادات العديد من الدول عبر مشاريع البنى التحتية والتجارة، مما يعزز الاعتماد المتبادل ويقلل فرص النزاع. وبشكل عام، يعكس هذا المبدأ محاولة الصين لتحقيق مكانة دولية كبرى عن طريق التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية بدلا من المواجهة العسكرية، وهذا ما يمثل الإطار الفكري الذي تسعى الصين عن طريقه الى التوفيق بين متطلبات الاستقرار في النظام الدولي وطموحاتها القومية.

الكلمات المفتاحية: الصين، الصعود السلمي، السياسة الخارجية، القوة الناعمة، النظام الدولي

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات جوهرية في توازنات القوة العالمية، اذ لم تعد السلطة المطلقة لقوة واحدة، لديها القدرة على الاستمرار في ضوء صعود قوى جديدة في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين. اذ تمكنت الصين خلال العقود الاخيرة من ان تحقق قفزة اقتصادية كبيرة، نقلتها من دولة نامية الى أحد أكبر الاقتصادات في العالم والاكثر تأثيرا في حركة الاستثمار والتجارة والتمويل الدولي. اثار هذا التحول السريع في مكانة الصين تساؤلات كبيرة حول طبيعة الدور الذي ستؤديه الصين في المستقبل، وهل سيؤدي هذا الصعود الى اعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة سلمية ام انه يؤدي الى توترات وصراعات مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، وعلى اساس هذا برز مفهوم الصعود السلمي او التنمية السلمية، بوصفه الإطار السياسي والفكري الذي تحاول الصين من خلاله الى تبرير وتفسير صعودها امام المجتمع الدولي.

ادركت الصين من خلال تجربتها التاريخية وما تعرضت له من هيمنة اجنبية وتدخلات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على ان مسألة السيادة وعدم التدخل هي قضايا اساسية يجب ان تتبعها في علاقاتها الدولية، لذلك سعت الصين الى بناء صورة جديدة ومغايرة لتلك التي ارتبطت تاريخيا بصعود القوى الكبرى عن طريق الاستعمار او الحروب الكبرى، لذلك سعت الصين الى تقديم نموذجا بديلا يقوم على فكرة ان الدولة من

الممكن ان تصبح مؤثرة وقوية من دون ان تتحول الى قوة عدوانية او مهيمنة، وان التنمية الاقتصادية يمكن ان تكون اساسا للتعاون بدلا من الصراع الدولي.

وبناءا على هذا، ظهر مبدأ الصعود السلمي ليبين محاولة الصين بالتوفيق بين حاجتها للحفاظ على بيئة دولية امنة ومستقرة وبين طموحها لإعادة مكانتها التاريخية كقوة كبرى. اذ ان الصين لم تخفي رغبتها في ان تؤدي دورا أكبر في ادارة الشؤون العالمية، الا انها تؤكد في الوقت ذاته انها يجب ان يمارس هذا الدور عن طريق القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وليس عن طريق القوة العسكرية. كما اكدت الصين على ان العالم المعاصر أصبح غير قادر على منطق الصراعات الصفرية، حيث تكون مكاسب دولة معينة على حساب خسائر الدول الاخرى، بل أصبح يتجه الى منطق الاعتماد المتبادل الذي يجعل التعاون أكثر فائدة من المواجهة.

يزداد اهمية مبدأ الصعود السلمي في ظل زيادة التنافس بين القوى الكبرى، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الامريكية، الذي ترى بأن الصعود الصيني يشكل التحدي الاكبر لقيادتها العالمية. ففي الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الامريكية ان تنامي القدرات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية للصين يهدد مصالحها الاستراتيجية، نحاول الصين تقديم نفسها على انها قوة تسعى الى اصلاح النظام الدولي لا تقويضه. اذ تطالب الصين بنظام عالمي أكثر عدالة، وتؤكد في الوقت ذاته التزامها بمبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام التعددية الثقافية والسياسية.

ولذلك، لا يمكن فهم السياسة الخارجية الصينية بعيدا عن مبدأ الصعود السلمي، لأنه يشكل الخلفية الفكرية التي تفسر سلوك الصين في مجالات عديدة، مثل الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية، والمشاركة في المنظمات الدولية، وحتى في تعاملا مع القضايا الاقليمية والدولية. اذ ان الصين تحاول عن طريق هذا المبدأ الى رسم مسارا جديدا مختلفا عن التجارب السابقة للقوى الكبرى، وان تقدم نموذجا يقوم على ان القوة يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار والتنمية وليس لفرض الهيمنة، وهذا ما يجعل دراسة مبدأ الصعود السلمي مدخلا رئيسيا لفهم الدور الصيني في النظام الدولي المعاصر.

أهمية البحث

يسعى البحث الى توضيح دور الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية القائمة على التعاون بدلا من الصراع، كما يلقي الضوء على تجربة الصين باعتبارها قوة صاعدة تعتمد على نهجا سلميا في تعزيز مكانتها الدولية.

إشكالية البحث

يعالج هذا البحث الاشكالية المتمثلة حول مفهوم الصعود السلمي وكيفية توظيفه في السياسة الخارجية الصينية، اذ يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الأتية:

1_ ما المقصود بمبدأ الصعود السلمي؟

2_ ماهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لتطبيق مبدأ الصعود السلمي؟

3_ ما هو مستقبل السياسة الخارجية الصينية في ضوء مبدأ الصعود السلمي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد الصين على مبدأ الصعود السلمي مكنها من أقامة سياسة خارجية ناجحة تقوم على الانفتاح والتعاون بدلا من الصراع والمواجهة، مما يعزز مكانتها الدولية ويساعد في بناء نظام عالمي أكثر استقرارا وسلاما.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تناول موضوع مبدأ الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية، من خلال تناول مفهوم هذا المبدأ وخلفيته الفكرية والسياسية، وتخليل الاستراتيجيات التي اعتمدتها الصين لتجسيده في سلوكها الخارجي، فضلا عن استشراف مستقبله في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة.

هيكلية البحث

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة واستنتاجات، تناولت المقدمة الإطار العام للبحث، واهميته، ومنهجيته، أما المطلب الاول فقد خصص لعرض مفهوم مبدأ الصعود السلمي، بينما تناول المطلب الثاني استراتيجيات الصعود السلمي سواء السياسية، الاقتصادية، وجاء المبحث الثالث ليوضح مستقبل السياسة الخارجية في الصعود السلمي الصيني، واختتم البحث بخاتمة بينت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

المطلب الاول: مفهوم الصعود السلمي

يعد مفهوم الصعود السلمي من أبرز الملامح التي ميزت التحول في السياسة الخارجية الصينية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، اذ يعبر عن رؤية استراتيجية تسعى الصبن من خلالها الى الانتقال التدريجي نحو موقع القوى العظمى في النظام الدولي من دون تهديد او اخلال بقواعده المستقرة [1]، اذ تحاول الصين طمأنة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، بأن صعودها سيكون عامل استقرار ودعامة للسلام العالمي، لا مصدر للاضطرار او الصراع [2].

برز مفهوم الصعود السلمي للصين كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الصينية بعد عام 2003، على يد زينغ بيجان، عقب زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية ولقائه بعدد من الاستراتيجيين الامريكيين، اذ لمس زينغ حجم المخاوف التي يثيرها نمو الصين والمتجسدة في مقولات مثل "التهديد الصيني" و "الخطر الصيني"، ومن اجل مواجهة هذه المخاوف طرح زينغ مقترح "الطريق الجديدة لصعود الصين السلمي ومستقبل اسيا"، والتي لاقت صدى واسعا لتتحول لاحقا الى جزء اساسي من الخطاب السياسي الصيني، كما اكد رئيس الوزراء الصيني هو جينتاو ان صعود الصين يقوم على امكانياتها الذاتية، وانه صعود لا يستند الى الاضرار بمصالح الاخرين[3].

يعتمد هذا المفهوم على خمسة عناصر رئيسية تعد مرتكزات اساسية للسياسة الخارجية الصينية وهي [4]

1. ان التنمية الصينية لا تتحقق الا في ظل بيئة سلمية، وفي المقابل فان التنمية التي تحققها الصين تسهم في تعزيز السلام العالمي.
2. ان صعود الصين يتم بالاعتماد على القدرات الذاتية بعيدا عن المساعدات الخارجية.
3. ان عملية الصعود عملية تاريخية طويلة الامد تتطلب سنوات عديدة، وليس تحولا سريعا.
4. ان تحقيق الاهداف الصينية لا يتم عبر المساس بأمن الدول الاخرى او تهديد استقرارها.
5. ان صعود الصين لا يكون على حساب القوى الاخرى بل في إطار علاقة تكاملية.

تم الاعلان بشكل رسمي عن مفهوم الصعود السلمي الصيني في عام 2005 من خلال منتدى اسيا السنوي الثالث، اذ شدد هو جينتاو على الطابع الذي يميز الظهور السلمي للصين والذي يساعد في استقرار دول اسيا والعالم [5]

ترتب على مصطلح الصعود السلمي وجود تنوع في العلاقات الصينية مع جميع الدول، وكذلك عمل على تعزيز قنواتها الدبلوماسية وسلطتها، واتى ذلك من خلال ثلاث عناصر اساسية، وهي ربط مصطلح الصعود السلمي بمجموعة من المصطلحات الاساسية المرتكزة في السياسة الخارجية الصينية، كما تم ربطه بمصطلحات حديثة جعلت المصطلح اعمق بصورة كبيرة على المستويين الاقليمي والدولي، وكذلك تم توظيف هذا المصطلح بصوره تعكس فاعليته واستقلاليته من اجل خدمة الوطن، مما ساعد على الاستمرارية في تشجيع سياسة الصعود السلمي بعده امرا ضروريا من اجل احتوائه للمخاوف التي تتراوح عن الزيادة المستمرة لنمو الصين[6]

المطلب الثاني: استراتيجيات الصعود السلمي الصينية

اولا الاستراتيجية الاقتصادية

تعد الاستراتيجية الاقتصادية واحدة من اهم الركائز الرئيسية التي يقوم عليها الصعود السلمي، اذ تهدف الصين عن طريق هذه الاستراتيجية الى تحويل قوتها الاقتصادية الى نفوذ دولي مستدام [7]، من دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، لذلك اعتمدت الصين على ادوات اقتصادية متينه من اجل اقامة علاقات تعاون مع الدول، ومن هذه الادوات مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الخارجية المباشرة مع الدول، ومن خلال هذه الادوات صدرت الصين نفسها الى النظام الدولي باعتبارها شريك تنموي وليس قوة تهدد استقرار الدول.

أطلقت الصين في عام 2013 مبادرة الحزام والطريق، اذ استوحت هذه المبادرة من طرق الحرير التاريخية، وصممت من اجل تعزيز النفوذ الصيني السلمي، فأصبحت قاعدة شاملة للتعاون الاقتصادي عبر الدول، تقوم المبادرة على تمويل شبكة واسعة من البنى التحتية لتشمل السكك الحديدية والطرق والموانئ ومشاريع الطاقة، والهدف من هذا هو تسهيل حركة التجارة بين الصين ودول افريقيا واسيا واوربا، مما يقلل من النزاعات بين الدول ويزيد من فرصة الاستقرار الاقليمي [8].

تعد مبادرة الحزام والطريق اداة تعمل على تعزيز القوة الناعمة للصين، عن طريق تقديم الدعم المالي والفني لجميع الدول المشاركة، وتشجيع التبادل التعليمي والثقافي، مثل تقديم منح دراسية للطلاب الاجانب وانشاء مراكز ثقافية صينية، وهذ ما يظهر الصين على انها شريك موثوق يقدم حلولا عملية للتنمية وليس شريك يسعى للسيطرة على الدول [9]

تمثل الاستثمارات الخارجية المباشرة الى جانب مبادرة الحزام والطريق عنصرا اساسيا في استراتيجية الصعود السلمي الصيني، اذ تعمل الصين من خلال هذه الاستثمارات على تأمين الموارد اللازمة لنمو الصين، لذلك شجعت الصين جميع شركاتها على الاستثمار في قطاعات المعادن والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة اضافة الى الاستثمارات التي تركز تحديدا على الموانئ البحرية، هذا ما يدعم النفوذ السياسي الصيني الغير عسكري ويعزز العلاقات الاقتصادية الصينية مع مختلف الدول [10]

تتمثل اهمية الاستثمارات الخارجية في قدرتها على انشاء شبكة من المصالح المتبادلة بين الصين والدول الاخرى، اذ لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية للصين، واتاحت عقود المشاريع والتمويل المشترك في توفير فرصا للتعاون الدول للتعاون طويل الامد مع الدول الشريكة، مما يساهم في تعزيز نفوذها بأسلوب سلمي، ومن توسيع نطاق عن طريق التعليم والتبادل الثقافي، اضافة الى العلاقات الاقتصادية [11].

تطرح الصين نفسها على الساحة الدولية على انها قوة صاعدة سلميا عن طريق الجمع بين مبادرة الحزام والطريق والاستثمارات الخارجية المباشرة، اذ تعتمد الصين على الاقتصاد كأداة للاندماج الدولي وهذا ما يقلل المخاطر المحتملة للصدام مع القوة الكبرى، اضافة الى ان التركيز على التنمية المشتركة يبين سعي الصين الى تقديم فرص التنمية بالدول المشاركة وليس فرض الهيمنة السياسية او الاقتصادية [12].

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته هذه الاستراتيجية الا انها تواجه تحديات عديدة، مثل انتقادات تتعلق في الشفافية في ادارة العقود ووتراكم الديون لدى بعض الدول، اضافة الى مخاوف الدول الغربية من ان تستخدم الصين نفوذها الاقتصادي لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحها، الا ان الصين تؤكد بشكل مستمر على ان استراتيجيتها قائمة على التعاون المربح وتحقيق التنمية لجميع الدول المشتركة، مما يعكس جوهر الصعود الصيني السلمي [13]

وتبين مما تقدم ان هذه الاستراتيجية الاقتصادية للصعود السلمي الصيني تمثل نموذجا متكاملا يجمع بين مبادرة الحزام والطريق كإطار تنموي شامل وبين الاستثمارات الخارجية المباشرة باعتبارها اداة لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي، اضافة الى التركيز على التنمية والتعاون الدولي، عن طريق هذه الادوات مما ادى الى نجاح الصين في تعزيز مكانتها كقوة صاعدة سلميا تستند الى الاقتصاد كأداة اساسية للاندماج الدولي.

ثانيا: الاستراتيجية العسكرية

تعد الاستراتيجية العسكرية جزءا اساسيا من الصعود السلمي للصين، اذ حرصت الصين منذ اصدار كتبها البيضاء في عام 1998 على التأكيد بان السياسة العسكرية التي تتبعها تستند الى منطق دفاعي مع تقديم التعهدات بعدم استخدام الاسلحة النووية اولا، ومن خلال هذا رسخت الصين صورة على انها قوة سلمية وغير ساعية للهيمنة، فهي تشير باستمرار على انها لم تبدأ حربا طيلة تاريخها، وهي بذلك تهدف الى تهدئة المخاوف الاقليمية والدولية من صعودها العسكري وتوضح نيتها السلمية تجاه الدول [14].

ترتكز الاستراتيجية العسكرية الصينية على مبدأ "الدفاع النشط" الذي يشير الى عدم بدء المبادرة بالاعتداء وعدم استخدام القوة الى عند الضرورة، ويعد هذا المبدأ انعكاسا الى رؤية امنية ذات توجه دفاعي تتوافق مع الاعمال العسكرية الهجومية، وبموجب هذه الاستراتيجية عملت الصين على تطوير قدراتها العسكرية عن طريق تحديث قواتها المسلحة والتقليل الاعتماد على التفوق العددي للجيش والتركيز على التكنولوجيا المتقدمة، اضافة الى ذلك اعتمد الجيش الشعبي الصيني على الدمج بين القوات الجوية والبحرية والبريه وقوة الصواريخ، وبناء قدرات سيبرانية، لكي تكون لديه قدرة على مواجهة التحديات الحديثة وامكانية الردع الاستراتيجي من الدخول في صراعات مباشرة مع القوى الكبرى

تنظر الصين الى التكنولوجيا العسكرية على انها محور اساسيا في استراتيجيتها الدفاعية، اذ تسعى تطوير مجالات الذكاء الاصطناعي والصواريخ فرط الصوتية والروبوتات القتالية، فهي تحاول عن طريق ذلك سد الفجوة النوعية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، فأن تصاعد الاستثمارات الصينية في التكنولوجيا العسكرية تعكس إدراك الصين بان الحروب المستقبلية سوف تكون حروب تحسمها القدرات الفضائية والذكاء الاصطناعي والسيبرانية، أكثر مما تحسمها الجيوش التقليدية كما كان في الماضي [15].

تولي الصين اهمية كبيره لتطوير قدراتها البحرية، وذلك لإدراكها بأهمية التحكم بالممرات البحرية الحيوية مثل المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، اذ اصبحت البحرية الصينية ثاني أكبر قوة بحرية في العالم من حيث الحجم، تمتلك الصين ايضا غواصات نووية وحاملات طائرات مما يمنحها مرونة استراتيجية كبيرة، اذ تستخدم الصين قوتها البحرية من اجل تعزيز نفوذها الاقليمي وحماية طرق التجارة المرتبطة بمشروع الحزام والطريق [16].

تسعى الاستراتيجية العسكرية الصينية الى تعزيز مكانة الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الامريكية، فتحاول الصين بشكل مستمر ان تحقق التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، لان هذا التوازن يمكنها من تحقيق الصعود السلمي الذي يمنحها دورا عالميا يجنبها الانخراط في مواجه مباشرة مع القوى الكبرى [17]

ثالثا: الاستراتيجية السياسية

اعتمدت الصين استراتيجية سياسية تتمثل بترسيخ بيئة سلمية والمحافظة على السلام العالمي، من خلال التلويح بشكل مستمر باعتمادها سياسة خارجية تقوم على السلم وعدم تهديد القوى كبرى، اذ تهدف هذه السياسة الى تهيئة بيئة تعزز فرص التنمية الاقتصادية وزيادة الوجود الدبلوماسي للصين مع الحفاظ على العلاقات مع الدول الاخرى [18]

تتبنى الصين سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة الى حد ما، اذ تحدد الصين مواقفها الخارجية وسياستها في الشؤون الدولية بما ينسجم مع مصالح الشعب الصيني، وهذا ما يتلاءم مع مبدأ السلام والاستقلال الذي تتبعه، وانطلاقا من مبدأ الاصلاح والانفتاح الذي انتهجته الصين منذ عهد ماو تسي تاونغ، عملت الصين على الخروج من عزلتها عبر تكثيف مشاركتها في المنظمات الحكومية والغير حكومية، تركزت السياسية الخارجية الصينية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي بمثابة وسيلة لتحقيق التنمية الداخلية وتعزيز مكانة الصين الدولية بما يخدم اهدافها الاستراتيجية[19]

اعتمدت السياسة الخارجية الصينية في مبدأ الصعود السلمي على تعزيز علاقات صداقة وحسن الجوار بينها وبين الدول المجاورة، اذ كانت الدول الاساسية المستهدفة بشعار نمو الصين السلمي هي بلدان اسيا، اذ لعبت دورا اساسيا في دعم تلك الدول من خلال تقديم المساعدات التنموية وتوسيع مجال التعاون الدولي، مما اسهم في تعزيز مكانة الصين كقوة صاعدة قي النظام الدولي، وبناء على ذلك حرصت الصين على المشاركة في ايجاد حل للازمات الاقليمية والدولية عن طريق وسائل سلمية، كما بذلت جهود الوساطة بين اطراف القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، الذي

نتج عنه محادثات ثنائية وسداسية من اجل تجنب تصعيد الازمة في شبه الجزيرة الكورية، اضافة الى ان الصين تعمل على دعم التعاون الاقليمي عن طريق منظمة شنغهاي ومؤتمر الحوار والتعاون الاسيوي، ويعكس هذا التوجه الذي تبنته الصين صوره ايجابية قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام المتكافئ، وهذا ما ينسجم مع جوهر استراتيجيتها في الصعود السلمي[20]

توسعت القوة الناعمة الصينية في العقود الاخيرة، فلم تعد تقتصر على الثقافة والاعلام بل شملت ايضا ادوات معرفية وسياسية، ومن اجل تشكيل صورة إيجابية عن الصعود الصيني، عملت الصين على ربط نشر اللغة والثقافة بالأعلام الدول وبالمنح التعليمية ولا سيما من خلال معاهد كونفوشيوس، الذي تعد بمثابة اداه اساسية في هذا المجال، ويعد هذا التوجه جزءا اساسيا من استراتيجية الصين لخلق قبول دولي واجتماعي لصعودها السلمي [21]

اتبعت الصين بعد عام 2020 في استراتيجيتها للصعود السلمي ادوات هجينه مثل استخدام ما يعرف بالمنطقة الرمادية، الذي يسمح للصين بان تقوم بتثبيت نفوذها دون الاعلان عن الحرب، اذ تبرر الصين لاستخدامها هذ المبدأ على انه استمرار للسياسية وليس حربا، فهي تستخدم تكتيكات المنطقة الرمادية لتعزيز مطالبتها الاقليمية دون ان تثير رد فعل عسكري صريح من الدول الاخرى، على سبيل المثال تستعين الصين بقوات شبه مدنية في بحر الصين الجنوبي مثل خفر السواحل والميليشيات البحرية الى جانب عناصر انقاذ القانون البحري، لكي تقوم بعمليات تدريجية وتراكمية ترسخ وجودها في هذه المناطق المتنازع عليها، وهذا ما يوفر للصين طريقه فعاله لتحقيق السيطرة السياسية والنفوذ من استخدام القوة الصلبة وتهديد الدول الاخرى[22]

المطلب الثالث: مستقبل السياسة الخارجية في الصعود السلمي الصيني

يرتبط مستقبل السياسة الخارجية الصينية ارتباطا وثيقا بمفهوم الصعود السلمي الصيني وما يحمله من تحولات على مستوى النظام الدولي، اذ تسعى الصين للتوازن بين التنمية الداخلية وتوسعها الخارجي من جهة، وعدم الدخول في صراع مع القوى الكبرى من جهة اخرى، ومن خلال هذا نلاحظ ان الاستراتيجية التي اتبعتها الصين في صعودها تميل الى التركيز على القوة الاقتصادية والتعاون الدولي اكثر من اعتمادها على القوة العسكرية وهي بذلك تختلف عن القوى الكبرى التي اعتمدت بشكل اساسي على القوة الصلبة في صعودها، ومن خلال هذا تعمل الصين على ترسيخ موقعها في النظام العالمي عن طريق التعاون الدولي وبناء شراكات واسعة مع الول، بما يضمن لهل شراكة متوازنة مع مستقبل النظام الدولي.

ترتكز السياسية الخارجية المستقبلية للصين على مبدأ السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، اذ انها تعتمد على هذا المبدأ في خطابها السياسي منذ عقود، مما اسهم في تعزيز مكانتها بين الدول النامية التي تنظر الى الصين على انها شريكا اقتصاديا يسعى لتحقيق التنمية المشتركة من دون التدخل في السيادة الوطنية او فرض اي شروط اساسية، وبذلك فان الصين تحاول ان تبرز على انها قوة مختلفة عن القوى الكبرى، اذ تركز على الشراكة والتعاون بدلا من التبعية والمواجهة، وهذا ما يعزز وجودها السياسي والاقتصادي في مناطق مختلفة من العالم[23]

من المتوقع ان يزداد دور الصين مستقبلا في حماية السلام العالمي ومواجهة التحديات العالمية، اذ ان الصين هي الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي ولم تهدد باستخدامه ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية او المناطق الخالية من السلاح النووي، فضلا عن ان الصين من اوائل الدول التي تقدم المساعدات الانسانية الى الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية الشديدة، وطرف في أكثر من 300 اتفاقية دولية ومشارك نشط في بناء النظام الدولي

يعد الاقتصاد المحرك الاساسي للسياسة الخارجية الصينية، اذ تسعى الصين الى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم عن طريق مبادرة الحزام والطريق الذي يعد مشروعا اساسيا لتوسيع معاملاتها الاقتصادية من خلال توسيع شبكات النقل والتجارة والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، والعمل على ربط اسيا باوربا وافريقيا، وهذا ما يجعل نفوذ الصين يمتد دون الحاجة الى استخدام القوة الصلبة، اذ ان هذه السياس الاقتصادية تمنح الصين قدرة على اقامة علاقات جديدة من خلال الاعتماد المتبادل مع الدول الاخرى [24]

وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، تسعى الصين الى تعزيز مكانتها في الساحة الدولية، اذ تمارس الصين المزيد من الضغط والتأثير على النظام الدولي، عن طريق تكثيف وجودها في المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة، اضافة الى سعي الصين من اجل ترسيخ دورها كقوة

فاعلة في النظام الدولي الجديد، وذلك من خلال استثمار أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وتثبيت مكانتها بين القوى الكبرى، بما يتوافق مع مبدأ الصعود السلمي الذي تتبناه السياسة الخارجية الصينية [25].

على الرغم من السياسات السلمية التي تتبعها الصين في سياستها الخارجية، تواجه الصين العديد من التحديات ومن ابرزها التوتر مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالي التكنولوجيا والامن، اضافة الى التوترات الاقليمية في تايوان وبحر الصين الجنوبي، فضلا عن الانتقادات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، مما يفرض على الصين ان تجمع بين الحزم والمرونة في سياستها الخارجية للحفاظ على استقرارها الدولي، بما يتيح لها امكانية المواصلة في طريق الصعود السلمي من دون الدخول في صراعات مباشره من الممكن ان تهدد مصالحها السياسية والاقتصادية[26]

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان مستقبل السياسية الخارجية الصينية سوف يكون مرتبط بقدرة الصين على الموازنة ما بين تعزيز نفوذها الدولي عبر القوة الناعمة والاقتصاد، وبين تجنب المواجهة والدخول في صراعات مع القوى الكبرى، اذ يبقى التعود السلمي خيارا استراتيجيا طويل المدى تسعى الصين من خلاله لإعادة تشكيل النظام الدولي على اسس أكثر عدالة وتوازنا، اذ ان الصين ستسمر في لعب دور مؤثر في النظام الدولي من خلال الاعتماد على الشراكة والاقتصاد والتعددية.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم، يمكن القول ان مبدأ الصعود السلمي الذي اعتمدته الصين يمثل حجز الزاوية في السياسة الخارجية الصينية، اذ تمكنت الصين من خلاله بطرح نموذجا جديدا في العلاقات الدولية يعتمد على الالتزام بمبادئ السلم والتعاون الدولي، حيث يرتكز الصعود الصيني على اسس اقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى بدلا من ارتكازه على الهيمنة السياسية او القوة العسكرية، مما مكنها من اعادة صياغة موقعها في النظام الدولي بشكل تدريجي. يعد هذا المبدأ بمثابة استراتيجية تسعى من خلالها الصين الى تهدئة مخاوف القوى الكبرى من توسيع نفوذها، والتأكيد بشكل مستمر على ان صعودها لا يشكل تهديدا انما هو فرصة لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة.

ومن خلال تحليل استراتيجيات الصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية تبين مدى تنوع الادوات التي اعتمدت عليها الصين من اجل تحقيق اهدافها، بداء باستراتيجيتها الاقتصادية مرورا بتفعيل مبادرات التعاون الاقليمي مثل مبادرة الحزام والطريق، وصولا الى تطوير قوتها الناعمة التي تقوم على التعليم والثقافة والتكنولوجيا، كما اوضحت هذه الاستراتيجيات مدى قدرة الصين على توظيف تفاعلاتها الدولية بشكل يخدم مصالحها الوطنية ومن دون الاخلال بالاستقرار الدولي، وهذا ما يعكس نضج الصين في ادارتها للعلاقات الدولية ضمن بيئة متشابكة ومعقدة.

اما مستقبل السياسية الخارجية الصينية في ضوء مبدأ الصعود السلمي، فمن خلال ما تقدم تبين انه يسير باتجاه التوازن بين الحذر السياسي والانفتاح الاقتصادي، وخاصة في ظل تزايد المنافسة بين القوى الكبرى، والتحولات التي يشهدها النظام الدولي، ومن المتوقع ان تلتزم الصين بخطابها السلمي وتأكيدها على مبادئها الخمسة وعلى وجه الخصوص مبدأ عد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ الاحترام المتبادل، وفي الوقت نفسه تسعى الصين من اجل تعزيز دورها في المنظمات الدولية واقامة نظام عالمي متعدد القطبية.

وبذلك يمكن التأكيد على ان مبدأ الصعود السلمي لم يكن عبارة عن شعار تتبنه الصين، الا انه اصبح اطارا استراتيجيا طويل المدى، يعكس الفلسفة التي اعتمدتها الدولة لإدارة علاقاتها الدولية وتحقيق طموحاتها، اذ تصبح الصين قادرة على تحقيق مكانة رائدة في النظام الدولي اذا استمرت بالمحافظة على هذا النهج المتوازن، اذ انها تصبح قادرة على تحقيق مكانة رائده في النظام الدولي من دون الدخول في نزاعات مع القوى الكبرى، وهذا ما يجعل التجربة الصينية من التجارب الفريدة التي تجمع بين التنمية الداخلية والسياسة الخارجية المسؤولة.

الاستنتاجات

1. شكل مبدأ الصعود السلمي اطارا سياسيا وفكريا اساسيا للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين، مما ساعد الصين على توضيح اهدافها العالمية وتقليل مخاوف الدول من صعودها
2. اعتماد الصين على الصعود السلمي اتاح لها ممارسة سياسة خارجية قائمة على التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والانفتاح الدولي بدلا من المواجهة المباشرة او الصراع

3. لعبت القوة الناعمة دورا مركزيا في تعزيز النفوذ الصيني العالمي، عن طريق مبادرات الحزام والطريق، والتوسع التعليمي والثقافي، والاستثمارات في الدول النامية.
4. ساعد مبدأ الصعود السلمي الصيني على اندماج الصين غي النظام الدولي والمشاركة في المؤسسات الدولية من دون السعي الى الهيمنة المباشرة، مما زاد من مصداقيتها كقوة ذات مسؤولية.
5. على الرغم من الخطاب السلمي الذي اعتمدته الصين، الا انها تواجه تحديات كبيرة في تطبيق هذا المبدأ، وبلاخص مع تزايد التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ومخاوف الدول الاخرى من توسع نفوذها السياسي والعسكري.
6. نجاح الصعود السلمي الصيني في تعزيز مكانتها الدولية يعتمد بشكل كبير على قدرتها في تحقيق التوازن بين مصالحه الوطنية ومتطلبات الاستقرار الدولي، وهذا ما يجعل مبدأ الصعود السلمي اساس لفهم سلوكها الخارجي.
7. من المتوقع ان يبقى مبدأ الصعود السلمي الاطار الاساسي للسياسة الخارجية الصينية في المستقبل، اذ تسعى الصين عن طريقع الى توسيع تعاونها الدولي وتعزيز دورها العالمي، والمساهمة في بناء نظام عالمي اكثر استقرارا مع استمرار تحديات المنافسة الدولية.

---

(1) Sujian guo, Chins peaceful rise in the 21st century, first published, Rutledge, USA2006,p40.

(2) Jianwei wang, Chins peaceful rise: acoparative study, the East Asia institute (EAI), S.Korea, 19, 2009, p.4-5

(3) علي حسين بايكر، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بيروت العربية، 2016، ص,ص 29-30.

(4) طارق محمد هلال، سياسة الصعود السلمي الصيني، مجلة بحوث الشرق الاوسط، مصر، العدد 107، 2025، ص.208.

(5) حكمات العبد الرحمن، الصعود السلمي الصيني، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 14، 2015، ص.59.

(6) طارق محمد هلال، مصدر سبق ذكره، ص. 222.

(7) Chris Alden and Martyn Davies, A Profile of the Operations of Chines Multionals in Africa, Vol 13,2006,83

(8) James Mcbride and other, China Massive Belt and Road Initiative, 2023
https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative

(9) سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، العدد6، 2021، ص.ص 246_247.

(10) Stephen Ranger, Strategic Challenge or Economic Benefit? Interpreting China FDI Flowes,2017
https://ecipe.org/blog/strategic-challenge-or-economic-benefit-interpreting-chinas-fdi-flows/

(11) Andrew G Ross, The impact of Chinese foreign direct investment on host country economic growth, 2023
https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/02690942231162850?utm_source=chatgpt.com

(12) Op.cit.

(13) Toshiro Nishizawa, China role in sovereign debt restructuring, 2024
https://link.springer.com/article/10.1007/s42533-024-00158-5

(14) شادي ابراهيم، الصين تتكلم.. كيف ستواجه الحروب المقبلة، نشر في 12/8/2025، تم الاطلاع عليه في 1/10/2025
https://www.aljazeera.net

(15) ليلى عبد الجبار، تاقوة العسكرية والتحديث التكنولوجي في الصين، مجلة المستقبل العربية، العدد 514، بيروت، 2022، ص.ص 82-83.

(16) محمد فايز فرحات، الصعود البحري الصيني: الابعاد والتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد 512، بيروت، 2022، ص.ص 41-42

[17] طارق وهبة، الصين وتوازن القوى العسكرية في اسيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص.ص 14-12

Esther Pan, The Promise and Pitfalls Of China Peaceful Rise,2006

https://www.cfr.org/backgrounder/promise-and-pitfalls-chinas-peaceful-rise [18]

[19] محمود زكي صقر، تحولات السياسة الخارجية الصينية: من الدبلوماسية التقليدية الى استراتيجيات الصعود السلمي، مجلة الدراسات التجارية والادارية، العدد2، 2025، ص351.

[20] المصدر السابق، ص.353.

Shao-Cheng Sun, The Confucius institutes: China Cultural Soft Power Strategy, Journal of Culture and [21]Values in Education, Issue.12023,2023,P.P54-55.

Todd C.Hemus and others, Understanding and Countering China Maritime Gray Zone Operations, RAND, 2024, p.p 5-6. [22]

Chinas Peaceful Development,2011 [23]

http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2014/09/09/content_281474986284646.htm [23]

[24] Belt and Road Initiative, 2020

https://www.worldbank.org

[25] رغد البهي، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد214، 2018، ص.ص 261-262

[26] Yu Jie, Cina under siege, Chatham House-The Royal Institute of International Affairs, 2024,